الفصل السابع

قران الفرد والسوق

"منذ اليوم، إن تسمية ما لديك ماركة مثلك مثل نايك، وكوكاكولا، وبيبسي وبودي تشوب (...) يجعل مهمتك الأولى تتمثل في أن تكون أفضل بائع للتسمية، أي لنفسك".

توم، استشاري تسويق ذكره روبير رايتش

Futur parfait: في

سعادة للأزل وثمنها في السوق "جون روسكين"

L'Economie Politique de l'Art (1857)

يمكن قطعا أن نتخيل انقلاب الوضع القائم، بحيث تكون قيم الفردية والوفرة قيمنا المحورية، كما يمكن أن نتخيل انبثاق ميزة غير مسبوقة خلال القرن الآتي في شكل أفق معتقد جديد.

فللخروج من الرأسمالية، يتعين إخضاع الإنسان للمجموعة. وإخضاع السوق لنظام ديني، سياسي وأهلي. يمكن أن نحلم بإلغاء المال القذر والملكية الفردية كما حدث في كمبوديا وألبانيا وكوبا، ولكن مع احتساب خطر إخضاع البشر للدولة إخضاعاً صارماً وافتقار الناس الذي يظل مشكلاً قائماً. إن أي انقلاب من هذا النوع سيكون أقرب إلى الانحطاط في الوقت الذي تتجه فيه الدول الفقيرة الصغيرة إلى العزوف عن سياسة الاكتفاء، مطالبة بالولوج إلى التجارة الدولية.

فإذا كان يتعين أن يحدث تغيير، فليكن بالحفاظ على مكاسبنا وليس التفريط فيها، فلا بد من التمسك بدأ بما هو أفضل فيها.

الانسحاب أو الهدم:

صحيح أننا نلمس هنا وهناك مسلكيات تململ كثيفة. من ذلك عندما يقر العمال الفرنسيون المستفيدون من قانون الخمس والثلاثين ساعة فإنهم يفضلون مغانم الوقت الحر على زيادة الدخل، وعندما يحرص عدد متزايد من المواطنين على حماية أنفسهم من الترويج ومن غباء الشعارات الصاخبة، وعندما يقفز عدد متزايد من العمال من شغل إلى آخر دون أدنى شعور بالوفاء كما هو حال العمال اليابانيين المدعوين freeters (منFree الإنجليزية وArbeter الألمانية) معتبرين العمل بضاعة مهملة،

وعندما يعترض عدد متزايد من سكان المدن على استبدادية السيارة، وعندما ترتفع أصوات كثيرة في العالم معترضة على اعتبار الحياة الحقيقية، مرادفة للمزايا المادية والنقدية دون غاية سامية فتدعو إلى فن حياة قائم على أفضل ما تركته لنا القرون السابقة من تبصر وحكمة، وعندما يتمرد المستهلكون ضد استبدادية الماركات وطموحها إلى ضبط الوجود الإنساني.

ومن ذلك أيضاً نصيحة أحد المحللين الماليين من أباطرة ويل ستريت لقرائه في نوع من الطرافة والاستفزاز بأن "يموتوا معدمين"[110] بأن يمزقوا بطاقات الائتمان، ويتخلصوا من الإرث ويهملوا الإخلاص للشركة، يرفضوا معاش التقاعد، ويلتزموا خصوصاً نمط العيش المتقشف، إنه المثال الجديد للقرن الحادي والعشرين، بمقاومته التكاليف الباهظة، والمشتريات غير المفيدة.

تلك مسلكيات تترجم التنصل من مسلمات النسق القائم، ولكن يجب أن لا نخدع: فالانسحاب لا يعني الهدم، فالأمر متعلق هنا باستراتيجيات كبح وليس باستراتيجيات قلب. فعدم التسامح إزاء تجاوزات اقتصاد السوق ليس مرادفاً للرفض الشامل. ذلك أننا ننتقد الرأسمالية وكذلك الديمقراطية باسم الوعود التي تطلق ولا تفي بها، ومن ثم نقلق من كون الأفعال لا تتطابق مع الأقوال.

فنحن نريد مزايا السوق دون آثارها المدمرة، عندما نطالب بتوزيع أكثر عدالة لثمار النمو، وبمجتمع أكثر ملاءمة، وباحترام التوازنات البيئية، وعندما ننادي بنهاية إجراءات الحماية التي تتخذها الدول الغنية ضد صادرات الدول الفقيرة، وعندما نطالب بإقامة تنمية مستدامة. وبعبارات أخرى، إننا نريد الرأسمالية منطقاً اقتصادياً (ولكن بضوابط توجيهية حقيقية) في حين نميل أقل للرأسمالية كحضارة، وهو تناقض صعب ليس الخروج منه بالخيار المتاح قريبا.

ومن هنا كان التمييز الذي يقيمه زكي العاندي (ويستعيره منه ليونال جوسبين) بقوله -نعم لاقتصاد السوق، لا لمجتمع السوق- تمييزاً مبيناً ومشكلاً في آن واحد.

التنافس والتوافق:

نحن في اقتصاد السوق منذ نشأتنا. فمنذ عصور الأنوار برز الطابع النقدي للرغبات والعقوبات (على الأقل كإمكانية)، بمعنى احتساب الأنشطة الاجتماعية بصيغ المنافع والتكلفة فبالنسبة لآدم سميث، على المجتمع المثالي أن يكون مبنياً على طريقة السوق؛ لأن قوانين السوق منسجمة مع مصير الإنسان. وفي القرن التاسع عشر أصبح أساس الأمم الأوروبية خاضعاً لهذه السلطة الجديدة.

فالثورة الصناعية بقلبها لظروف حياة ملايين الريفيين الذين قذفت بهم إلى المصانع والمعامل، لم تكتف بخلق طبقة بروليتارية

مستغلة استغلالاً فاحشاً، بل حولت المجتمع نفسه إلى -ملحق للنسق الاقتصادي- (كارل بوليني) حيث العلاقات العائلية والشخصية محتجزة بالكامل.

فهذا المسار الذي بدأ منذ عدة قرون استكمل عمله المدمر وامتد إلى مختلف الدول الأوروبية والأمريكة الشمالية.

ومن ثم فإن السؤال ليس: هل أنت مع أو ضد مجتمع السوق، ولكن إلى أي حد وإلى أي مستوى أنت معه أو ضده؟ فنقد السمة التجارية للعالم القديم قدم الرأسمالية ذاتها، ويواكب مسارها منذ القرن الثامن عشر خلال كل مرحلة من مراحل نموها. بيد أن مقولة -مجتمع السوق- تعني شيئين مختلفين، أولهما: إعادة تحديد الأنشطة المتعلقة بكل من الدولة والقطاع التجاري: مثل التمييز بين العام والشراكة الخاصة لدى تيار النيولابور New Labour البريطاني، الذي يفضي إلى السماح للسلطات العمومية بمنح الشركات الخاصة تنازلات عن الأسواق الاحتجازية (السجون والمستشفيات ووسائل النقل والمدارس) مقابل ضمانات استغلال وتعويضات للقطاع العام.

فالأمر يتعلق هنا بتحويل في خط الفصل "بين القطاعين التجاري وغير التجاري لصالح الوكالات المستقلة" (زكي العائدي) حيث الدولة تتنصل من مسؤولياتها السابقة لتركز بجهودها على مهام أخرى تعتبرها أساسية، فالقطاع العام يتنازل للخاص عن بعض وظائفه التي يمكنه القيام بها الكفاءة نفسها.

وأما الدلالة الثانية لمجتمع السوق فتتمثل في الصياغة النقدية التدريجية للمسلكيات الإنسانية، واقع كوننا أصبحنا كلنا زبائن في الحب والدين والشغل، وفي التربية مستهلكون جاهزون للصرف للحصول على هذه الخدمة أو تلك.

وهكذا أفضى تعدد الطوائف الدينية والكنائس إلى أن أصبح المشهد الروحي المعاصر نمطاً من السوق حيث يغازل - تجار الروح المتنافسين جموع المؤمنين المتنقلين من دين إلى دين والمطلوبين من كل الجهات[111].

وبهذا يمكن القول إننا دخلنا حتى بالنسبة للانتماء الديني إلى مجال الانتقاء: فإحدى المجلات اليسارية الأسبوعية اقترحت مثلاً في أحد ملاحقها ثمانين موقعاً شعائرياً للتجريب والاختيار، من كنائس ومعابد وبيع ومساجد وخلوات بوذية، مع تحديد أماكنها والقائمين عليها وما توفره من رفاهية، وبذلك حولت الإيمان إلى تجربة سياحية، ناصحة بالمواقع التي يتعين ارتيادها ومحذرة من تلك التي يجدر تجنبها[112].

فمجتمع السوق إذن مزيج من مجتمع المنافسة ومجتمع التوافق: أحدهما يضبط علاقة التنافس بين الأشخاص، والشركات والمؤسسات ولا يعرف سوى جزاء النجاح أو الفشل، في حين يرسي الآخر نموذجاً تعاقدياً بسيطاً ومغرياً صالحاً لكل أنماط الروابط. بطولة وألم التنافس من جهة، والاستيلاء البطيء على الفضاء الحميم والعشقي والنفسي من جهة أخرى.

فالمسألة تتعقد باعتبار تناسب السوق، والأنا من حيث هي مؤسسة صغيرة: فعندما يسعى الفرد إلى تنمية نفسه بتكثيف قدراتها، يخضع عندئذ لنفس المبادئ النفعية والعقلية التي يقوم عليها الاقتصاد.

بهذا المعنى يصبح كل منا رأسمالاً يتعين استثماره، فالرأسمالية من حيث هي ثقافة تستثير وتواكب النزعة الفردية التي تتقمص إيقاعاتها وتستفيد من مرونتها وليونتها[113].

فالمال لا يحررنا من التزاماتنا الاجتماعية ويخفف من انتماءاتنا فحسب، ولكنه يمكن كل واحد من أن يتحول إلى "شركة مساهمة"، بحيث يتسنى له أن يعتبر نفسه "مثل كيان اقتصادي مكتمل"[114]. (بريد جس) عليه أن يعرف كيف يبيع نفسه، كيف يغدو سلعة لأن الذات أصبحت بضاعة مثل أي بضاعة أخرى تخضع للعرض والطلب.

فإذا كانت توجد "عقيدة كم"، فذلك لأن ثمة مستوى يتحول عنده الكم إلى كيف، كما لاحظ ماركس، وعند هذا المستوى يصبح الكم أداة تحرر، بما يضاعفه من فرص للجميع.

وهكذا نرى كيف تصبح قيمتنا الحميمة خاضعة للتذبذب، في ما وراء الحلقة الصغيرة من أحبائنا الذين يحبوننا إزاء وضد كل شيء. إلى حد أن فنان الروك دافيد بوياي ومستشارة العيش الرغد مارثا ستيوارت أقاما أسهما من أنفسهما.

فنحن شأننا شأن نجوم الفن والسياسة والرياضة الذين يظهرون أسبوعياً في المجلات، نرتفع وننخفض دوماً في بورصة الرأي، وهذه المحكمة هي في آن واحد دون شفقة وكثيرة التقلب: فالانهيار يمكن أن يتبعه انبعاث، كما هو حال فناني الستينيات والسبعينيات الذين يعودون للمسرح بعد عشرين سنة من الأفول.

الانحلال النفعي ومحاسنه:

وبالطريقة نفسها؛ فإن الخطاب النقدي للنزعة الاستهلاكية فارغ بقدر فراغ هذه النزعة. (انظروا إلى هؤلاء الكتاب الأنغلوساكسونيين وأشياعهم من بيننا الذين يوجهون سهامهم إلى ثالوث الجنس والمال والدعاية، عن طريق العدوى، فيبدون سخفاء بقدر سخافة موضوع هجومهم. فمن لا يرى في الزمن الحاضر سوى السطحي والمبتذل يفضح سطحيته حتى ولو أمضى وقته في هجاء السطحية).

إن القدح في الأمور التافهة الذي انطلق منذ قرنين بخصوص فتنة الرفاهية لم يتغير منذ ذلك العهد بل تواصل بالصيغ نفسها.

فخلال احتفالات عيد الميلاد السنوية مثلاً نؤدي ضريبة الإسهاب اللفظي في النقمة على البذخ، لكي نسرف فيه من بعد بضمير مستريح.

فتجريم السوق يسمح بالاستسلام العذب للتهتك النفعي.

يمكن بالتأكيد أن نذم العجول الذين يجوبون المحلات

التجارية الكبرى ويتغطون بالزخارف البراقة. ولكن التسوق، بقواعده البسيطة وملذاته البدهية، يظل مستمراً، لما يوفره من مباهج اكتمال لا متناه وإرضاء وقتي للرغبة.

فالشروط المطلوبة في متعة التسوق لا تتجاوز الرغبة الملحة في البضاعة ووسائل الحصول عليها، ومن هنا كانت فضيحة الاستهلاك الحقيقية هي العجز عنه من جراء نقص السيولة.

فنحن في نظام الاستهلاك متشبعون، نغذى مثل الرضع بالملعقة، وعندما ننفر بسرعة من هذا الجحيم الفاتر، نرجع إليه دون انتظار للتغلب على قلقنا، من أجل الاندهاش من هذه الوفرة المعلنة.

إنه مجتمع الواجهة حيث البضاعة معروضة حسب قواعد مسرحية دقيقة تضمن "قيمتها المضافة". فالتهجمات على الدهماء التي تحوم حول الآلات التقنية وأدوات الزينة الرخيصة تكشف ضمناً عن كثير من التعجرف إزاء هذا الشعب الذي نريد تحريره من الإغراءات التجارية على الرغم منه.

القيامة والبعث:

نلمس لدى بعض نقاد الرأسمالية نية مزدوجة: من جهة الرغبة في الوقوف ضدها بعرقلتها في حدود الإمكان. ومن جهة أخرى محاولة دفعها لتعجيل سقوطها. إنه الهوس الذي كان حاضرا

لدى ماركس، ويتمثل في تمديد ونشر نمط إنتاج مدان، أي إنهاكه بالمزايدات حتى ينقلب فجأة إلى نقيضه، العصر الذهبي.

فانحسار هذا النمط من الإنتاج مرهون بامتداده الكوني: فعند نهاية الليل، بعد الخراب ومرور العصابات الصناعية ينبثق فجر جديد.

ألا يتعلق الأمر برأسمالية نبذت نفسها، وغدت دون فائدة من شدة نجاحها.

فإذا أصبح كل شيء سوقاً كما يتوقع جرمي رفكين بقلق مشوب بالافتتان فعندئذ لن يكون ثمة شيء قابل للتحول إلى السوق.

إن مثل هذا الانتظار يمكن أن يسعد المخيلة، لكن الحس السليم يأباه.

فالرأسمالية من جهة مازالت بعيدة عن الهيمنة على كل العالم، فحتى ولو كانت بلا منافس، فإنها غائبة من حيث أشكالها الأكثر بساطة عن نصف المعمورة. ومن جهة أخرى، فإن النظر إليها بصفتها نذير القيامة، بأن تجلب في خوائها بشائر أفق أفضل، يعني أننا نطلب منها الكثير، ننقل إلى الدائرة الاقتصادية وحدها أملاً كان في السابق محصوراً في الديانات.

فلا يمكن أن ننتظر من الرأسمالية إلا ما تعرف القيام به: أي إنتاج الخيرات المادية بعدد لا محدود، فقط لا غير ذلك. فمن الهذيان أن نحملها غايات روحانية وأخروية.

فإذا كانت النزعة الاستهلاكية صامدة على الرغم من أسهم النقد الموجهة لها، فذلك لأنها - ترضي تطلعاً حقيقياً للتميز، يتجسد في استخدام السيارة والإنترنت والهاتف الجوال (...) ففكرة النمو لها مستقبل زاهر من حيث هي استعارة انفتاح مستمر على حقل الإمكانات"[115].

فكما أن العمل الذي هو نمط من العبودية لدى بعض الناس يسمح لبعضهم الآخر بالانعتاق، وللنساء على سبيل المثال بانتزاع استقلال مالي حقيقي، فإنه ليس ثمة نمو مادي لا يكون روحياً في الآن نفسه مادام يشق مسالك جديدة للأفراد.

فلا وجود لأمر تجاري محض ليس له انعكاسات نفسية، إن البعد الإنساني يتدخل دوماً في العلاقة الأكثر مادية، على الرغم من قبح النوايا وفظاظة المساومة. فالتقنية ليست أبداً اصطناعية على عكس ما يعتقد الجامدون على الماضي، إنها أصبحت طبيعة ثانية، وامتداداً لنظامنا العصبي، وستزداد خطورة الظاهرة مع ما أصبح متاحاً من إمكانية زرع معالجات دقيقة ومزدرعات حية داخل الجسم (وبالوقت نفسه إدماج خليات عصبية في الأجهزة الإلكترونية) مما يجعل منا أولئك "المقدسون" الذين وصفهم فرويد في بداية القرن العشرين.

من هنا ندرك قصور مقولة شغف "الرفاهية" كما بلورها دتكوفيل وطبقت على المجتمعات الديمقراطية: إنها تقوم على

الخلط بين الغاية والوسيلة، لأن التراكم المادي ليس سوى دعامة لإسعاد الذات.

فالرفاهية بما توفره من ظروف محيطة ملائمة تسمح للإنسان أن يبني نفسه باطمئنان دون أن يبدد قواه، تمنحه القوة والحماية. فلذة اليسر ليست بذاءة أو ميوعة، بل هي محررة: تضاعف إمكانات كل منا، إنها تعني القدرة على التخلص من الخضوع للعالم الخارجي.

فالنزعة الاستهلاكية ملازمة للتعلق بالذات، بالرغبة في "أن نكون ما نحن" حسب عبارة نيتشة التي انتحلتها للمرة الألف دعايات الترويج، فالذات تعتمد عليها لتبني نفسها، بعيداً عن أن تذوب فيها.

إن الأشياء التي نتحصل عليها، من النظارات إلى الحاسوب، تحررنا من إكراهات الزمان والمكان، وتضاعف قدراتنا المحدودة، وتحكمنا في الواقع، تضع في متناولنا قدرات لم يكن يتمتع بها في الماضي سوى السحرة أو كهنة الأرواح الخفية. فهذه الأدوات الخرافية تمكننا من الفعل على بعد المسافة ومن التواصل عبر آلاف الكيلومترات، ولا يمكن تصور الوجود دونها.

ولنستعرض مثالاً كثيراً ما يرد في مثل هذا النوع من النقاش:

إنه مثال تجارة العواطف. فالرأي الشائع حالياً بأن (الليبيرالية) هي مصدر كل فشل عاطفي؛ لأنها تؤدي إلى إقصاء

الذميم والضعيف رأي يقوم على الخلط بين السبب والنتائج، ففي هذا الميدان كغيره من الميادين يكتفي السوق بتضخيم ممارسات ملازمة للإحساس. فالسوق لا يخترع طغيان الجمال، ولا الانتقاء الاعتباطي لكائن على حساب الآخر، ولا صد الولهان، ولا التناغم في الشهوة، ولا نرجسية البيت الزوجي، ولا المساومات الدنيئة الصغيرة ولا النزاعات المتراكمة، بل يجدها حية في ميكانيكا الأهواء البشرية.

فلا دليل حتى يثبت العكس على أن الهيجان (الشبقي) أو الصداقة أو الروابط العائلية صادرة عن منطق مالي بحت. إذ يمكن أن نستأجر جسداً، أو حرساً، أو رفقة، ولكن لا يمكن أن نشتري المحبة أو الرغبة أو التقدير.

فلنتذكر هنا أن القرون الماضية هي التي عرفت بيع الكائن البشري بالكامل من خلال ممارسة الاسترقاق. والزواج بالإكراه، وإن العقوبات الدينية في أوروبا كانت تستبدل بداية من القرن السابع بدفع مبلغ تعويضي. نمط من "الدفع" للرب على نحو ما. ولنتذكر أيضاً أن الكنيسة الرومية غرقت في نهاية العصر الوسيط في تجارة الغفران والرتب الكهنوتية، وفي الاتجار بالأشياء الروحية وبالنفقات الكنسية.

ولا ننسى أن بعض الملوك دفعوا من مالهم ثمن انتخابهم مثل شارل كينت، ويتعين أن ندرك أخيراً أن أشكال الاستعباد والدعارة

الأكثر انحطاطاً تنتشر اليوم في الدول غير الرأسمالية وغير الديمقراطية، بما في ذلك استعباد الأطفال واستغلالهم جنسياً.

بل يمكن أن نقول إن المنطق التجاري ينزع من خلال الصناعات التجميلية والجراحية الإستيتقية والرياضية إلى إصلاح الاختلافات الطبيعية وبشاعات الجسد، وبهذا فهو في مصلحة الأقل حظوة.

فليس ثمة محيط أكثر قساوة من ذلك المحيط الذي لا يسمح المال فيه بتحقيق موازنة ومعادلة المزايا الجمالية لنخبة صغيرة. ولكن الدولة والعدالة غير قادرتين على تقويم إحدى خاصيات الحب وهي التفضيل.

فأن يكون الشخص محبوباً، يعني بدءاً أن يختار بطريقة غير مستحقة، بنوع من الإذعان والرضوخ التام. ولا يمكن لأي إجراء أن يلغي هذا الجانب الاعتباطي الذي يجعل من كائن ما المركز الوحيد لاهتمامي على حساب كل الآخرين.

علينا إذن أن لا ننخدع: فلن يكون إلغاء العجل الذهبي مرادفاً للبراءة. فالمجانية لا تعني اللامبالاة: بل ثمة ألف دافع نفسي من غيرة وغضب وقساوة لا تقل بشاعة عن الجشع.

ولقد بين فلاسفة الأخلاق في القرن السابع عشر أن أفعال الأبطال الأكثر نبلاً قد تكون مدفوعة خفياً بمقاصد أقل سمواً مثل حب الذات.

فهل أدى الفساد المالي إلى التطاول على ما كان قائماً من أخلاق حميدة وبراءة أصلية؟

تلك مجرد دعاية. فالمال يؤدي دوراً أساسياً هو دور المطهر وكبش الفداء: فيجمع ويلتقط كل الوسخ الإنساني. إنه "خميرة كل نبات اجتماعي، وهو الوحل الذي تنبثق منه كل الأعمال الجميلة" كما كان يقول زولا، الذي يشبه المال بالحب الذي يجمع مثله بين القذارة والروعة، والدنس والحياة.

فقوة الرأسمالية تتمثل في استنادها على غرائز الإنسان الأكثر انحطاطاً بتحويلها إلى سلع وثقافة مؤسسات.

"إن الاقتصاد هو علم القذارة وليس علم الطهارة" (ألفريد سوفي).

العالم كما يحلو لي:

يتعين أن نحدد العتبة التي تتحول عندها إجراءات التحرر إلى إجراءات قمعية، فتصبح الفردية المهيمنة أفضل عدو للفرد، تضعفه بدل مساندته.

فمن المشروع القلق عندما تصل الأمور إلى حد أقصى من قبيل أن يتحول المجمع التجاري إلى "موقع العيش" الوحيد لأغلبية الناس، الفضاء الأوحد للقاء وللترفيه والتألق، عندما تصبح المدرسة منذ الحضانة. تمرناً على الاستهلاك وليس إطاراً لتعلم المعارف. وعندما تكتسح الإعلانات الترويجية مراحيض الثانويات

والجامعات[116] وعندما يتحول المجال العمومي إلى قرية تجارية ومركز سلع، وعندما يمضي الأطفال والكبار ما بين ثلاث وأربع ساعات في اليوم أمام شاشة التلفاز منظمين أيامهم بحسب المسلسلات والألعاب التي تقدمها، وعندما تغدو هذه الشاشة حسب اعتراف مصمميها مجرد سيل من الصور بين إعلانين تجاريين، أي مجرد سد الفراغ بين الإعلانين[117] وعندما يغدو مصير كل كائن بشري شرف التحول إلى لافتة إعلان، من الطفل الصغير إلى حكم المباريات الرياضية، وعندما يعمد روائيون يخلطون بين الكتابة والتطبيل إلى الترويج المأجور في أعمالهم لهرمس، وغوتشي وبرادا، وعندما تطمح الماركات إلى أن تكون أوطاناً جديدة فلا نكون فرنسيين ولا صينيين ولا مكسيكيين ولا إيطاليين وإنما سكان عالم النايك والنينتندو والماك دو والسوني والبيبسي والبرجر كينغ[118]، وعندما لا ترمي الشركات إلى إفراغ جيوبنا فقط بل تلازمنا أيضاً في الفراش من المهد إلى اللحد محاولة انتزاع ولائنا لها من خلال معرفة حميمة بأذواقنا، ورغباتنا، وعندما لا تكتفي فقط بأن تكون مواقع إنتاج وإنما تود أن تصبح كنائس الغد تعبر عن القيم وتصنعها.

ومع ذلك، قد نغلط في منح السوق سلطة ليست له، فليس هو الذي أبدع النرجسية، ولا القماءة الإعلامية، ولا إرادة الترفيه بأي ثمن، وليس هو الذي حطم في بداية العصور الحديثة وصاية التقليد والسلطة معاً.

إنه يكتفي بمواكبة هذه المظاهر بتضخيمها، فهو رجع الصدى، وعامل تكثيف باعتبار كونه يمدد إلى ملايين البشر ظاهرة بدأت محدودة في نطاق مجموعة صغيرة.

فإذا كانت انتفاضة مايو 1968 قد شجعت انتشار "الليبرالية" فذلك لأن السوق قد انجرفت في الفضاءات الحرة الجديدة التي نجمت عن الأحداث، مثلما تنجرف اليوم وراء حقوق المرأة والأقليات.

صحيح أن الفرد قد انساق وراء الرأسمالية في تقويضه لروابط التواصل وبتنكره للتقاليد والمحرمات والانتماءات، فالرأسمالية بهذا المعنى كانت عاملاً مساعداً أكثر من كونها علة مباشرة؛ فالسوق يدخل دوماً في حياتنا بتواطئنا، لأننا نرغب فيه بالتأكيد.

ونحن متواطئون معه في سعيه لولوج عالمنا الحميم وفي تحويل أجسادنا إلى لافتات دعاية وفي تسويق جيناتنا وخلايانا وأعضائنا.

(بل ثمة أشخاص حاولوا دون نجاح يذكر بيع أرواحهم على شبكة الإنترنت. فليس بمقدور فاوست في أيامنا الحصول على مقتن).

فإذا كان الخيال المهيمن في مجتمعاتنا هو خيال تجاري، فذلك لأنه يلاءم أكثر من أي خيال آخر الفرد الملك، الذي يطالب بتملك العالم.

إننا لم نصبح كواسر بشعة بل أصبحنا باشوات بشعة.

فالسوق لا يكون أبداً في البدء، إنه لا يبدع، بل يتلاءم مع الوضع القائم، ويلتف، يضاعف الآثار، موزع كبير ينهب الأفكار الأكثر نبلاً، والفنون الأكثر سمواً، والمسلكيات الأكثر استفزازاً من أجل نشرها في أركان المعمورة رغبة في الاستفادة منها.

إن دوره هو تقمص الموجة، طاعة السادة الأكثر تنوعاً، اقتطاف الثمرة الرائجة، سواء تسمت بثاً إعلامياً، أو قضية هوية، أو تحقيقاً للذات، أو روحانيات جديدة. إنه انتهازي بامتياز، يغوص في المنافذ السالكة، يكون خادماً مطيعاً أو وسيطاً متحمساً.

بيد أن سلطته التي تكون خارقة عندما يعمم على الناس مزايا اكتشاف أو جمال عمل فني تغدو مدمرة عندما تحفزه سرعته الخاصة إلى مضاعفة الحاجات المصطنعة، وإضاعتنا في سيل من سقط المتاع والنجاسات المقززة.

إن السوق يواكب تعريف الفرد بكونه أساساً كائناً راغباً. ولقد أصبحنا ما نحن راغبون فيه: أشياء وكائنات وطرق عيش وتجارب.

إننا نخلط ما بين مضاعفة الحقوق وتعدد الرغبات، دون أن نتصور مقابلاً أدنى لهذه الرغبات في شكل واجبات.

مجتمع السوق هو قبل كل شيء مجتمع خدمات يتمحور حول الملاءمة والاستمتاع المؤقت: التكييف الأدق ما بين العرض والطلب،

وكلما كان العرض مشخصاً ومناسباً لأذواق كل واحد منا، كان أكثر قيمة.

الاستمتاع المعتبر: هكذا أصبحت على يقين من الحصول مباشرة على ما أرغب عن طريق المال. فثمة تنظيم هائل ينساق لأدنى رغباتي.

وتكمن متعة الخدمة، في كونها ليست مجرد زمن مضغوط، أو دائرة قصيرة تمكن من الإسراع في الإجراءات الطويلة المملة عادة: إنه يوفر لكل واحد منا بصفة ديمقراطية المكاسب التي كانت في السابق خاصة بالسادة مثل: الخدم والسوق والقهرمانات، والطباخين، وذلك دون دين أخلاقي أو عاطفي لأننا لسنا مسؤولين عن أحد.

فكل ما كان مجانيا يمكن أن يغدو وظيفة ربحية يتعهد بها متخصصون مثل الأعمال المنزلية والعائلية ولكن أيضاً التربية وحضانة الأطفال والعناية بكبار السن أو كذلك تنظيم العطل أو الأحداث المخلدة للأعياد بواسطة المهرجين ومصوري الفيديو إلخ...

فليس ثمة مجال يومي لا يمكن أن يتحمل القيام به "خبير" ولا يوجد شطط لا يمكن أن يستجاب له: كأن يكون للمرء منطاد في حديقته، وحيوان كانغورو في غرفته، وتدليك أصبع الرجل على الطريقة التبتية، حتى إن بإمكان المرء "إيجار" ضيوف إذا نقصه

ضيفان أو ثلاثة للعشاء (على شرط أن يكونوا في المستوى الاجتماعي الثقافي نفسه) بل يمكن أحسن من ذلك اقتناء "أصدقاء مربحين"، واستئجار مدرب رياضي بارز لمنحي اعتناءه واهتمامه وسمعه. وهكذا يتنوع "سلم الخدمة" بحسب الأسعار[119].

يوجد كذلك في اليابان مختصون في الانفصال يساعدونك على الطلاق. فتلك الخدمة تصبح غالية عندما يغدو الزمن الزاد الأنفس الذي نحتاج إليه بغية تخصيصه لمهام أخرى.

فالنتيجة المنطقية لمجتمع السوق هي الدعارة المعممة، تحويل النوع الإنساني إلى معتوهين أو ؟؟؟؟ إلى جيش من الخدم يتفانون في تقديم صنوف العناية لأثرياء في عجلة من أمرهم.

ولكن النتيجة هي أيضاً تعميم الريبة؛ لأنه ليس ثمة ابتسامة، أو حركة لا يمكن اعتبارها حساباً محملاً بنيوياً بنوايا ارتزاقية.

فكأن الفرد الحديث يريد سرعة الحساب زائد أصالة الالتزامات: فالمال يبدو وسيلة لتبسيط الأمور، ولكنه يؤدي إلى الفساد من حيث يريد التبسيط.

فالسؤال القديم: ما هو الشيء الذي يتعين فعله وذلك الذي يجدر تجنبه، استبدل بسؤال جديد هو: ما هو مردود الشيء؟ وفي ما وراء الثمن فإن هذا الرجوع الصرف للمال يؤول كذلك إلى أن يكلفنا غالياً، بأن يفرض علينا التقوقع في نمط اجتماعي مصطنع.

وذلك هو دون شك البؤس الأكبر الذي يعاني منه الأغنياء: لا يمكنهم أبداً التيقن بأن أحداً يحبهم بتجرد، يرون في أدنى لمسة أو نجوى خفايا تحايل نفعي متعمد. فكل ما تحكمت المصلحة في العلاقات الإنسانية انحطت وذبلت، فالأمران متلازمان.

بهذا المعنى ليس الآخرون سوى خدم يراد بهم إرواء ظمئي، وإشباع كل نزواتي. فعلى كل أحد أن يعرف هل يريد أن يسكن في هذه الأرض بصفته سيداً صغيراً أو شاعراً، طفيلياً أو صديقاً.

الانتصار المفارقة:

لقد فقد العالم المعاصر روحه: تلك ملاحظة قديمة قدم الحداثة نفسها، نبه إليها الرومانسيون بحدة لم تستنفد قيمتها.

بيد أن هذه الملاحظة تغفل أمراً هو أساسياً هو كوننا في إسرافنا في التمتع بالملذات المادية قد كسبنا خيراً عميماً هو الحرية الشخصية.

فنحن أبناء الأنوار والرفاهية وسنظل أبناءهما، بكل ما يترتب على ذلك من مزايا ونقائص، حتى ولو كان هذان النظامان متجهين للتصادم.

لقد بزغ إذن زمن الفرد المتحكم، الذي يخيره السوق بأن لا يفعل إلا ما يرغب فيه، ويطري أدنى ميوله.

فلا شيء يتهدده اليوم في الغرب سوى اعتداده بنفسه؛ ولذا

يتعين فيه وضع حدود لشهواته الأكثر إفراطاً، والحيلولة دون التحول إلى رضيع نهم ومشاكس، حتى لا يصبح أسوأ أعداء نفسه.

فالديمقراطية يمكن أن تموت من جراء التسلط الزاحف، والسم الاستبدادي، ولكنها يمكن أن تموت أيضاً من جراء تأكد قيمها الخاصة، بالاستناد إليها في كل سياق لإرضاء المطامح الأكثر جنونية لدى هذه المجموعة، وتلك الأقلية. إلا أن الأنا ليس جديرا بالكراهية بقدر ما هو جدير بالشفقة كما يقول باسكال. عندما "يختزل في مواجهة مع الذات عينها" فينصرف إلى اجترار همومه الصغيرة.

لقد ألغت الثورة الفرنسية مقولة الخطيئة الأصلية، وزايدت عليها الحداثة بإلغاء تركة الماضي. وهكذا لم يعد لدي واجب إزاء أسلافي، وليس علي الاهتمام بعبء أي تراث، لقد أصبحت بالكامل معاصراً لنفسي.

إنها أسطورة الخلق الذاتي التي تتجسد في نموذج الإنسان الذي صنع نفسه، بحيث يكون استخرج نفسه بنفسه من العدم والفقر.

بل ثمة ما هو أفضل: فعن طريق مؤسسة القرض، يمكنني الحصول على تسهيلات دفع لامتلاك المستقبل، باقتناء قطع من الزمان تخدم رفاهيتي الفورية.

إنه عقد على الطريقة الفاوستية، بمقتضاه يمكنني العيش

فوق إمكانياتي بالرهان على المستقبل، يجعل المستقبل ولي نعمتي أستعير منه الأعوام والملذات.

ولكن لاحظوا كيف تكون آلية التحرر ملتوية ماكرة.

فما إن يتحرر الأنا من كل امتنان للماضي، حتى يغدو مديناً بذاته لنفسه. وعندئذ يغدو ملزماً في كل آن بتجديد وجوده، وبإقناع الآخرين بقيمته، وبأنه "شخص معين وليس مجرد شخص" (إسایاه برلين).

فها هو دخل في نظام قمار لا نهاية له، حيث يكون دوماً خاسراً، ليس بمقدوره الخلاص؛ لأن الأدلة (أي أدلة بطولته ومؤهلاته وذكائه) تتضافر دون فائدة.

(يمكن أن نتخيل على الطريقة النتشوية كيف تعمد البشرية جمعاء إلى الافتداء من دينها إزاء الرب بخصوص موت المسيح. ولكن ليس بإمكان أي مبلغ مالي أن يمحو ذلك الدين الثقيل، وسيظل الإنسان دوماً مديناً لخالقه).

لماذا يلجأ كل هذا العدد من الشباب الصغار والفتيات إلى الخضوع لممارسات مهينة للكرامة وحمقاء كممارسات سينما الواقع (من نوع بيغ بروثر، ولفت ستوري، وكولانتا أو ستار أكاديمي؟) خصوصاً إذا كان همهم هو الحصول على الاعتراف واقتناء الشهرة للحظة، ولو بالمذلة.

ذلك هو المضمون الكامل لمفارقة الحياة الخاصة: فالفرد

الغربي بعد أن كسب بعد جهد معركة احترام خصوصياته الحميمة واحترام أفكاره، غدا قلقاً من الظهور بمظهر المائع في عيون الآخر، فأصبح يفعل كل شيء للكشف عن حزمة أسره الصغيرة، كما أصبح يتعرى إرادياً في كل موقع أريد منه ذلك.

فمن خوفه الجنوني من التواري عن أنظار الآخرين، صار يصفح شقته بالكاميرات الموصولة بالشبكات الإلكترونية، ويرتاد نوادي التبادل الزوجي، ويسرد على الشاشات التلفزية أو في الكتب مسلكياته في الحب، إنه باختصار يريد أن يحول عدمية حياته إلى حدث محوري.

إنه يتبرز ويحك أنفه، يأكل وينام كل يوم! وهذا ما يستحق أن ينقل إلى العالم أجمعه وبنفس اللحظة.

فهو بهذا يقبل للآلة الإعلامية ما لا يرتضيه للكنيسة أو الدولة. فهذا نمط يتأرجح ما بين الخوف من الرقابة الاجتماعية والخوف الموازي لها من التواري عن الأنظار.

ويبلغ الظمأ للإعلان قمته في مسار الزهو الإعلامي حيث يكفيني الظهور لكي أثبت وجودي: انكشاف خاطف يغنيني عن كل نشاط وعن كل انشغال بالذات. فنظرة الآخر وحدها هي التي تقول لي من أنا وأين أنا.

وإذا لم يكف المرور بالشاشة ثمة ملجأ آخر: إقصاء المتنافسين معاً بواسطة الانتخاب (استعارة جميلة لنمط حياة الشركة، على

سبيل الاستطراد). فهذا الصنف من البرامج يجمع بين نموذجي المحكمة والمدرسة: فمهما كان سني أبقى دوماً في موقع من يمكنه النجاح أو الإخفاق، الحصول على البراءة أو الإدانة. فكم هي صغيرة هذه الأنفس التي يتملكها جشع إثبات ذاتها، وتستعد للتذلل لبعضها في مجمع علني لتحقيق وجودها طيلة لحظة زمنية.

ولكن عندما يريد المرء التسامي بتحطيم غيره يحط بنفسه من قدره الشخصي، كما هو الحال في تلك المحاكمات الهزلية التي كانت الأنظمة الاستبدادية تؤثرها إلى عهد قريب.

فالفرد المعاصر يعتبر أنه لا يتمتع بالمكانة التي يستحقها؛ ولذا سينتزعها تحت أضواء الشاشة وبثمن الشتيمة والسخافة والإذلال. ما أروعه من نصر!

ما أفقره من أن يتصرف بالكامل في نفسه، ويعتقد أنه مكتف بذاته إلا أنه يتسول قبول الآخرين، يتأرجح بين الادعاء المسعور والتبعية المطلقة، يريد دفء الروابط الجماعية دون الالتزامات المترتبة عليها.

فالوجود يغيظه غيظاً متواصلاً؛ لأنه يستهلك رغبته في التميز.

"فلا يسعده الشعور بالسيادة، بل يهينه إن لم نقل أنه يؤدي به إلى اليأس"[120].

فالنزعة الفردية القاعدية تتخذ دوماً شكل تحصيل حاصل: عليك أن تكون أنت، أن تصبح ما أنت هو وبدلاً من أن تغدو الحرية قدرة على الخروج من المحيط الاجتماعي والخلاص من قبضته، ترتد إلى مجرد مسافة بسيطة ما بين الأنا والأنا.

ومع ذلك، ما أتعس أن نصبح نحن، أن ننسجم مع كينونتنا في حين تكمن روعة الوجود في الإفلات من الذات والانفتاح على مجموع المصائر الممكنة التي نحملها في داخلنا.

فبدلاً من أن أكون شخصاً واحداً لماذا لا أرغب في أن أكون متعدداً.

إن معرفة النفس ليست مهمة إلا من أجل نسيانها بطريقة أفضل. بحيث لا يكون المرء مكبلاً بذاته، وإنما على أهبة الاستعداد لتلقي بهاء العالم. هل يتعين التذكير بتلك الحقيقة البدهية التي مفادها أن غنى الإنسان يكمن في الروابط التي يقيمها مع الآخرين، أي في قدرته على نسج شتى الصلات عن طريق القربان والورع والتبادل؟

وأن الإنسان لا يكون كبيراً إلا بتجاوز ذاته في شيء أوسع منها، في تجلي كون أفسح وأكثر ديمومة من ذاتيته البسيطة؟

قد تكون مسؤوليتنا في الأعوام القادمة هي التوفيق بين هم الاستقلالية والحاجة للانتماء، حتى ولو كان من الضروري أن تكون اختيارات حرة وليست مفروضة، متعددة وليست أحادية، قابلة

للمراجعة وليست دائمة. فثمة استخدامات أخرى للذات ليست النفعية المتعبة، فالتنازع خلاق على عكس تحكم صيغة وحيدة تتحول إلى مذهب جامد.

التفاوض حول خيوط الفصل:

يجانب الصواب من يكتفي بإدانة تسويق الحياة دون الكشف عما يجعل هذا التسويق ممكناً بل ومرغوباً، أي النزعة الفردية. فنحن لسنا منهوبين، مسحوقين ومسلوخين إلا برضانا.

فالسوق يتأقلم مع كل العقليات ولا يخلقها، شأنه شأن الإعلان الذي يتكلم كل اللغات لأنه يسخر من كل واحدة منها، إذ هو شكل دون مضمون، وبعبارة أخرى ليس ثمة مجتمع سوق خالص؛ لأن كل مجتمع يترك أثره الحيوي أو الضعيف على السوق.

وعلى عكس ما اعتقد توماس بان في القرن الثامن عشر في نظرته للتجارة بكونها أسمى مراحل الكرامة الإنسانية، فإن الثقافة والرباط الاجتماعي بالمعنى الواسع للعبارتين هما الحاسمان في حركية أو تباطؤ الاقتصاد.

ذلك ما أراده شيومبتر في إعادة تعريفه لمفارقة اليد الخفية: لكي يكون بالإمكان تحويل ما في المصلحة الأنانية من رصاص حقير إلى ذهب، يتعين تأطير هذا النزوع بمؤسسات وأشخاص (قضاة وشرطة وسياسيون وموظفون) ليس لدوافعهم صلة بدوافع الإنسان الاقتصادي.

بعبارة أخرى، إن الرأسمالية لا تكون فاعلة إلا إذا وجهتها الدولة والروابط والقيم، التي تصدر عن منطق آخر ولا تستجيب لمحض قانون الربح. فليس بمقدورها أن تتحكم بمفردها في حقل النشاطات الإنسانية بأكمله.

فالسوق سوق لأن المجتمع ليس بكامله مجتمع سوق: ومن الراجح أن يؤدي تطابقهما إلى تفككهما معاً.

فعلى سبيل المثال: لا يمكن أن يعيش مستشفى ما إلا بتفاني العاملين فيه تفانياً خارقاً، دون احتساب للوقت أو المال من أجل العناية بمرضاه. فالممرضة التي تحنو على المريض لا يدفعها طلب الرزق وحده. كما أن خصخصة الأمن الجوي وتخفيض أجور موظفيه مع تكوينهم تكويناً غير كاف يؤدي بالضرورة إلى الكوارث المحققة.

فليس ثمة بقعة في العالم تحكمها فقط المنافسة والفردية الراديكالية: وحتى أمريكا شديدة الرأسمالية غدت توازن أكثر من أي وقت مضى شهوتها للأعمال بنزعة طهورية وقومية مغلقة وتدين شامل، مع طغيان أنماط التعاضد الطائفية.

إن نسج الرباط الاجتماعي على المال وحده، وفرض هذا الرباط على الآخر في كل أشكال العلاقة الإنسانية، ليس سوى بناء على أساس واه. فالرباط الحقيقي يتشكل على المدى الطويل، ويعتني بكل صروف الحياة، إنه إبداع جماعي يتجاوزنا.

فالمال مساعد كبير ولكن ما يوفره من مساعدة له ثمنه في المقابل تضييقاً وفاقة.

ويمكن القول بلغة عصر الأنوار أن الأولوية هي للأعراف ونمط البشر والقيم، أما البعد الاقتصادي فيكون دوماً لاحقاً.

أي بعبارة أخرى، عندما يغدو المنطق الاقتصادي بدوره قاهراً ينهش لحم الإنسان الحي، يتوجب -جلباً للتوازن- إحياء أنواع المنطق غير النفعية: تبنّي دعوة محافظة ذكية تعرف كيف تمنح النزوع الفردي وفكرة المساواة موقعها الصحيح مع تصويب ما يعتريهما من غلو.

وما دام العالم لم يولد معي ولن ينتهي مع موتي، فإن ثمة نمطاً من الحوار مع الماضي يشكل صمام أمان لا غنى عنه في مواجهة انحرافات الحداثة، إنها فرصة سانحة للإفلات من استبداد الحاضر والماضي.

فلا يكفي نقد الرأسمالية، لأن نقدها هو طريقة أخرى لتغذيتها... بل المطلوب هو تحديد المواقع التي يشتد فيها خطر سيطرة قانون المال، وأول هذه المواقع هو المدرسة.

وبقدر ما يكون مقبولاً ترتيب المؤسسات المدرسية بحسب نتائجها، يكون تحويل المدارس إلى مصنع للزبناء وليس للبشر الأحرار فيه هلاك المدرسة.

فالمؤسسات التجارية التي تتصيد بأناة نقائص التربية الوطنية والله يعلم أنها موجودة لا تقوم إلا بعملها.

ولكن الدولة هي المسؤولة عن الاحتفاظ للطفل بفضاء حر من كل توجيه عقدي، إيديولوجي أو تجاري، بحيث يمنح للجميع ثقافة نوعية دون تمييز.

فدولنا بحاجة سريعة إلى إصلاح تربوي كبير، باعتبار أن نظامنا التعليمي الحالي على ضخامته وغلائه، ينتج من الجهل بقدر ما ينتج من المعرفة، ومن التفاوت ما يحققه من نجاح.

بيد أن هذا الإصلاح لا يمكن للقطاع الخاص القيام به مهما كانت الوسائل التي يستخدمها، مثل: المدرسة في البيت وتقنين الحد الأدنى من التربية وشراء الأسر للخدمات التربوية الملائمة لها أو التكوين السريع الملائم للحاجة الوقتية.

فالمدرسة ليست شركة صغرى وليس تلامذة الثانوية بقطاع مهني (كلود اليغر) إذا كانت مقولة مهنة تعني نشاطاً مدفوع الثمن.

لا تستجيب المدرسة إذاً لمعايير المردودية وإنما لمعايير الكفاءة وتوزيع المعارف. وحتى إذا كانت تشكل موقع المعارف المفيدة التي يمكن أن تقوم مالياً في ما بعد، إلا أنه يستوجب عليها أن تستمر في تقديم أنماط التكوين غير النفعية المتعلقة بمحض اكتمال النفس.

فما الفائدة من تعلم الموسيقى والفلسفة والرسم واللغات الحية إذا كان لأجل أن يصبح المرء من بعد مهندساً، صرافاً أو رائد فضاء؟

يحدث ذلك من أجل فتح أبواب منذ عهد الطفولة تقرر من بعد على مر السنين دفعها إلى الأمام أو تركها مسدودة لأن المراد منها هو منح كل واحد منا فرصة خارقة للإفلات من رتابة مسار مهني واحد، ومن مكسب واحد، خصوصاً إذا كنا محظوظين بالتعلم على يد أستاذ متميز:

تلطيف الدلالة:

كلما اجتاحت التلميحات لغة ما بحيث أصبحت عاجزة عن التعبير عن الأشياء كما هي، توجب الحذر: فالشر يتقى.

في السبعينيات في فرنسا خلطت لغة عدوانية مقنعة بسلوك لطيف وثراء شامل بفضل سنوات النمو المدعوة بالثلاثين المجيدة. وعلى العكس منها كانت التسعينيات سنوات العودة إلى الهشاشة والبطالة الكثيفة فتضاعفت بصفة لا متناهية العبارات العذبة غير المؤلمة.

وها هي مهدئات جديدة تدخل النسق اللغوي: لم يعد ثمة خادمات المنزل بل وكلاء سطح (Agents de surface) ولا أفراد سمان بل كائنات ذات تركيب مختلف، ولا أقزام بل أشخاص لهم قامات صغيرة "متجاوزون عمودياً" ولا أموات وإنما أفراد سرحوا نهائياً إلخ...

ويمكن أن نسرد لائحة بالفرنسية من هذه الكلمات المهدئة الرائجة تندرج في القاموس الفارغ العقيم نفسه:

- La flexicurité: وهي تقنية تسيير للرأسمال الإنساني تجمع بين الزيادة في المرونة والزيادة في الأمن.
- Le pauvriche: أن يكون المرء معوزاً مؤقتاً ولكنه غني بالقوة.
- Le consotoyen: أي المستهلك المواطن الذي لا فرق لديه بين عربة البضائع والمعزل الانتخابي، فهو يمارس فعلاً سياسياً في كل مرة يشتري مطهراً منزلياً أو علبة قشدة.
- Le cybertoyen: الذي يتبنى الديمقراطية الإلكترونية المباشرة ويعطي رأيه في كل موضوع دون اكتراث بالخبراء والجهات الاعتيادية المختصة.
- Le glocal: وهو التأليف السحري بين الكوني والمحلي. فهل تعرف لغة Le glocal، هذه اللغة الاصطناعية الجديدة المفيدة جداً في عالم الأعمال، وهذا النمط من الخطاب النضالي الجديد الذي يسمح بالجمع بين اصطلاحات التجذر والعالمية، والتوفيق بين المتجانس والمتنوع.
- Le capsoc: الوصول إلى صيغة توحيدية بين رؤيتين للعالم كانتا متصادمتين طيلة عهود طويلة، بمعنى توحد الرأسمالية والاشتراكية.

إن العالم أوسع من وجودي البسيط، ثمة وقائع أخرى رائعة، غريبة سأفرط فيها: تلك هي رسالة المدرسة التي تقدم درساً

مـزدوجـاً في التـواضـع والفـضـول. إنهـا تظل نـوعـاً من التـرف في مـجتمـعاتنا النفـعيـة؛ لأنهـا تحـافظ على روح الفـراغ النشط الذي لا ترجى منه أي "فائدة".

ومن هنا ما تتعرض له المدرسة من كراهية لدى أولئك الذين يريدون انسياقها لمطالب السوق أو الأفراد الخواص.

ولذا كان من المهم تقديس المدرسة وحمايتها من العالم، ولو اقتضى الحال الانحراف بها إلى المجتمع "الليبرالي" بالمعنى السيئ للعبارة، بحيث تجتاحها المنافع الخاصة، والفيروسات الترويجية وبصفة أعم النمطية والنسيان والحماقة، وتلك هي آفات الديمقراطية الجماهيرية.

فلا بد من قرار جماعي مستند لحجة البرهان من أجل التفاوض وإعادة التفاوض بصفة دائمة حول الحدود الفاصلة بين ما هو تجاري وما هو غير تجاري.

ويتعين على كل جيل أن يحدد هل سيبيع في المزاد العلني هذه المواقع الرمزية الضامنة للانسجام الاجتماعي التي هي العدالة والإدارة والثقافة والبيئة والتربية والمرافق العمومية، وعلى كل جيل أن يحول اهتماماته بحسب رغباته، وأن يحدد ما هي المخاطر التي هو على استعداد لمواجهتها، وما هي المحرمات التي يحتفظ بها، وأصناف المقاومة التي يعارض بها المطالب التافهة التي يتقدم بها الأفراد والمجموعات. إن الأمر يتعلق بتنوع أبعاد حياتنا لا أقل ولا أكثر.